بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

رقم التبليغ :	٢٦٢
بتاريخ :	٢ / ٤ / ٢٠١٤

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٤١٠٣

السيد اللواء/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للنظافة والتجميل بمحافظة الجيزة

تحية طيبة وبعد ...

اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢١/ ٢/ ٢٠١٢ بشأن إلزام كل من محافظة الجيزة (مديرية الشئون الصحية بمحافظة الجيزة) ووزارة الصحة متضامنين أداء مبلغ مقداره (٤٥١٠٠٠) أربعمائة وواحد وخمسون ألف جنيه للهيئة قيمة السلفة التى حصلت عليها المديرية المذكورة من الهيئة العامة للنظافة والتجميل بمحافظة الجيزة، وكذا الفوائد القانونية عن هذا المبلغ حتى تاريخ السداد.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه بتاريخ ١٦ / ٦/ ٢٠٠٩ وافق محافظ الجيزة على مذكرة مديرية الشئون الصحية بالمحافظة بشأن حصولها على مبلغ مقداره (٤٥١٠٠٠) أربعمائة وواحد وخمسون ألف جنيه سلفة من الهيئة العامة للنظافة والتجميل بالمحافظة يتم سدادها كدفعة مقدمة لشراء عدد (٢) محرقة من مصنع (٤٥) الحربى، حيث صرفت الهيئة المذكورة المبلغ المشار إليه للمديرية بموجب الشيك رقم (٦١٦٠٦٠٤) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨، إلا أنه نظراً لقيام وزارة الصحة بالتعاقد مركزياً على شراء عدد (٣٠) محرقة خُصص عدد (٦) محارق منها لمحافظة الجيزة فقد تم الاكتفاء بتوريد محرقة واحدة بالمبلغ المشار إليه تم تركيبها بمستشفى حميات إمبابة فى ٢٠١٠/٧/٥، وبناء على مطالبة الجهاز المركزى للمحاسبات للهيئة العامة للنظافة والتجميل بمحافظة الجيزة بتسوية هذا المبلغ بدفاترها، فقد طالبت الهيئة

محافظة الجيزة (مديرية الشئون الصحية) ووزارة الصحة عدة مرات بسداد المبلغ المذكور دون جدوى، مما حدا بكم إلى طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١ من يناير عام ٢٠١٤ م، الموافق ٢٩ من صفر عام ١٤٣٥هـ؛ فتبين لها أن المادة الأولى من القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات فى المواد المدنية والتجارية تنص على أن: "على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم – وحسبما جرى عليه إفتاؤها – أن المشرع ألقى بعبء الإثبات على عاتق الدائن، فعليه إيداع البيانات والمستندات المؤيدة لادعائه، وعلى المدين نفى هذا الادعاء، فإذا أقام الدائن الدليل على ما يدعيه، وتخلف المدين عن نفى هذا الادعاء، قامت قرينة على الأخير مقتضاها عدم براءة ذمته من الالتزام، مما يتعين معه حمله على الوفاء به.

وهدياً بما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٦ وافق محافظ الجيزة على مذكرة مديرية الشئون الصحية بالمحافظة – والتى ليس لها شخصية مستقلة عن المحافظة ويمثلها قانوناً المحافظ بصفته – بشأن حصولها على مبلغ مقداره (٤٥١٠٠٠) أربعمائة وواحد وخمسون ألف جنيه سلفة من الهيئة العامة للنظافة والتجميل بالمحافظة يتم سدادها كدفعة مقدمة لشراء عدد (٢) محرقة من مصنع (٤٥) الحربى، حيث صرفت الهيئة المذكورة المبلغ المشار إليه للمديرية بموجب الشيك رقم (٦١٦٠٦٠٤) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨، إلا أن الأخيرة امتنعت عن رد هذا المبلغ للهيئة دون مبرر قانونى، وإذ لم تنكر المديرية مديونيتها بالمبلغ المشار إليه، بل أقرت فى كتابها المؤرخ ٢٠١١/١/٢ الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للنظافة والتجميل بمحافظة الجيزة بتلك المديونية وأنه جارى تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لسدادها، الأمر الذى يتعين معه إلزام محافظة الجيزة (مديرية الشئون الصحية بالجيزة) – دون وزارة الصحة التى لا شأن لها بالمبلغ المطالب به بحسبان أن علاقة المديونية تنحصر فى هذا الشأن بين المديرية المذكورة والهيئة العامة للنظافة والتجميل بمحافظة الجيزة – أن تؤدى للهيئة العامة للنظافة والتجميل بمحافظة الجيزة مبلغ (٤٥١٠٠٠) أربعمائة وواحد وخمسون ألف جنيهٍ قيمة السلفة التى حصلت عليها منها، مع رفض مطالبة الهيئة للمحافظة بسداد الفوائد القانونية عن هذا المبلغ إعمالاً لما استقر عليه إفتاء

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من عدم جواز المطالبة بالفوائد القانونية بين الجهات الإدارية بعضها البعض باعتبار أنها جهات يضمها الشخص المعنوى الواحد للدولة وباعتبار وحدة الميزانية العامة للدولة.

لـــذلـك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى إلزام محافظة الجيزة (مديرية الشئون الصحية) أداء مبلغ مقداره (٤٥١٠٠٠) أربعمائة وواحد وخمسون ألف جنيه للهيئة العامة للنظافة والتجميل بمحافظة الجيزة قيمة السلفة التى حصلت عليها منها، ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢ / ٤ /٢٠١٤

رئيس
المكتب الفنى
المستشار/
شريف الشاذلى
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
عصام الدين عبد العزيز جاد الحق
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

معتز/